المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

26/7-1/8/2026

رقم الأرشفة

تاريخ الإصدار 27-7-2026

الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق **61** حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع استمراراً في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

تظهر المؤشرات العامة ارتفاعا كبيرا بعدد القتلى والجرحى فضلا عن استمرار السلاح المنفلت والانتهاكات المرتبطة به ترويعا وتعديا ما يشير الى ضعف وقصور في البنية المؤسساتية ،كما تحيل المؤشرات العامة الى وجود بيئة هشة تفتقر الى الامان

أولاً:المقدمة:

فترة التوثيق: من 26 تموز 2026 (06:00) إلى 1 أب 2026 (06:00)

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً ثابتاً و عالياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التداخل، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون : سجل خلل هيكلي في أجهزة إنفاذ القانون وقصور مؤسساتي على مستوى إجراءات العدالة كما استمرت عمليات القتل خارج نطاق القانون والاخفاء القسري ما يضع علامات استفهام على عمل الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون.

ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

1. المؤشرات العامة:

المؤشر	إجمالي الأعداد
القتلى	15
الجرحى	8
الترويع	30
انفلات السلاح	16
الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب	16
انتهاكات حقوق الأطفال	18

مستهدفات على أساس طائفي / خطاب كراهية	7
ألغام ومخلفات الحرب	3
انتهاك الخصوصية والبيانات الشخصية	1

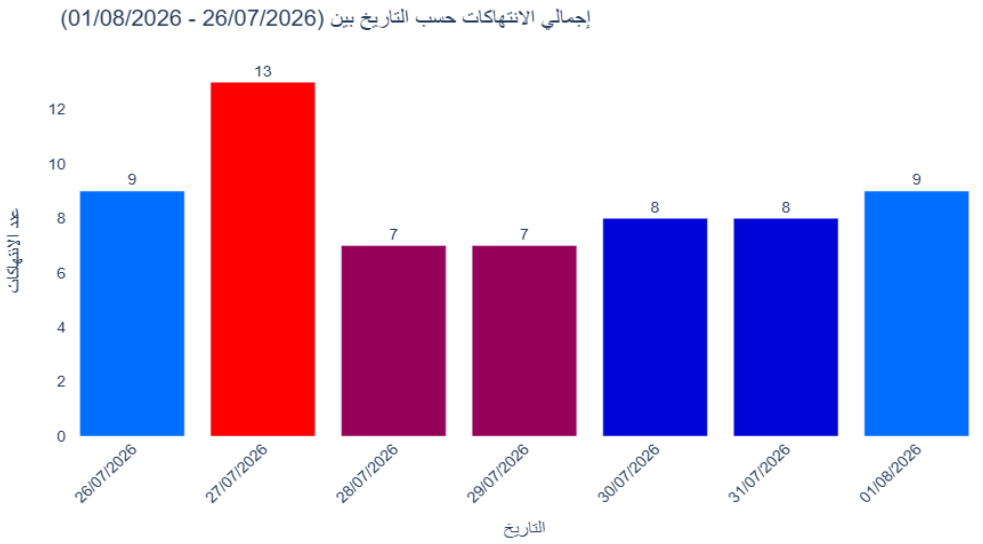

2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

يُظهر التوزيع الجغرافي للانتهاكات المرصودة؛ تصدر محافظة "درعا" القائمة كأكثر المناطق تسجيلاً للخروقات بـ 15 حادثة، تلتها "القنيطرة" بـ 9 حوادث، ثم "حلب" بـ 7 حوادث، و"دير الزور" بـ 6 حوادث. وحلت "ريف دمشق" في المرتبة المتوسطة بـ 5 حوادث، تليها كل من "حماة" و"حمص" بـ 4 حوادث لكل منهما، و"إدلب" بـ 3 حوادث، و"الرقة" بحادثتين. وحادثة واحدةفي كل من "طرطوس"، "الفضاء الرقمي"، "خارج سوريا"، "دمشق"، "الحسكة"، و"اللاذقية".

يؤكد التركيز الشديد للانتهاكات في الجنوب السوري (درعا بـ 15 حادثة والقنيطرة بـ 9 حوادث) أن المنطقة الجنوبية تعيش تحت ضغط أمني وعسكري خانق نتيجة للانتهاكات الإسرائيلية, ما يهدد سلامة المدنيين بشكل مباشر. إن امتداد الانتهاكات في المحافظات الشمالية والشرقية (كحلب ودير الزور وريف دمشق) يبرهن على عدم وجود بقعة آمنة تماماً ، مما يؤثر بشكل خطير على الحياة اليومية للمواطن السوري.

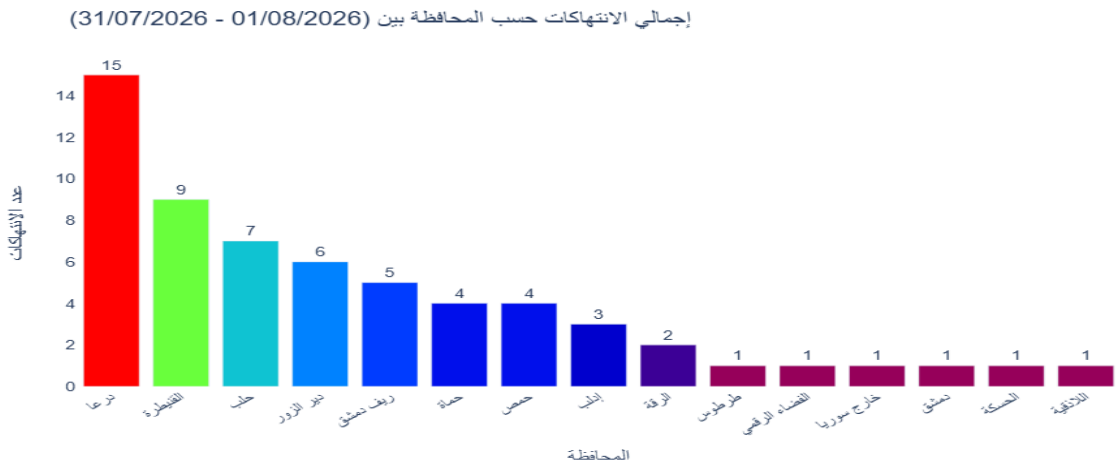

3. الجهات المنفذة:

يوضح المخطط العمودي توزيع المسؤولية التنفيذية عن الانتهاكات الـ 61 الموثقة هذا الأسبوع؛ حيث تصدر "الجيش الإسرائيلي" قائمة الجهات المنفذة بـ 16 حادثة. وحلت فئة الجهات "غير المحددة" (المجهولون) في المرتبة الثانية بواقع 14 حادثة، تليها "الحكومة السورية" بـ 13 حادثة، ثم فئة "مدنيون" بـ 10 حوادث، و"المجموعات المسلحة" غير النظامية بـ 5 حوادث. بينما استقرت كل من فئات "مواطنون إسرائيليون"، "مؤثرون على مواقع التواصل"، و"الجيش التركي"بحادثة واحدة لكل منها.

يكشف المخطط عن بيئة نزاع متعددة الأطراف يقع المواطنون العزل في المنتصف؛ إذ إن تصدر الجيش الإسرائيلي للمنفذين (16 حادثة) يوضح حجم الضغط العسكري المباشر والقصف الذي يطال المناطق السكنية جنوباً,. وفي الوقت ذاته، فإن ارتكاب 14 حادثة عبر جهات مجهولة "غير محددة" يجسد سياسة الإفلات الممنهج من العقاب وحجم القصور المؤسسي في ضبط الأمن، حيث يتحرك المعتدون بحرية دون خشية الملاحقة القضائية، مما يضاعف العبء النفسي لدى الضحايا وعائلاتهم ويحرمهم من أي أمل في العدالة والإنصاف.

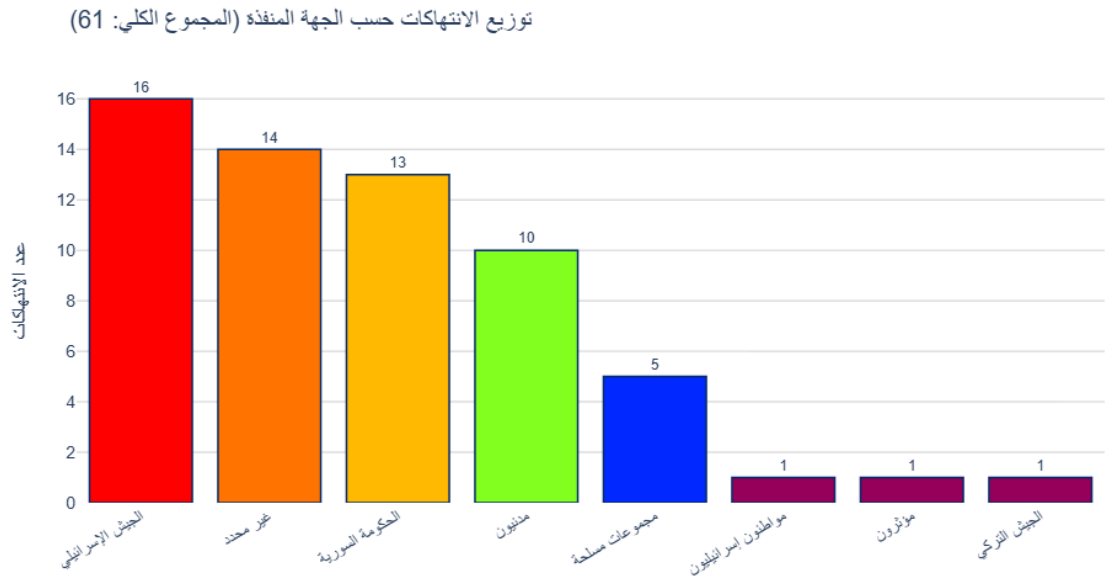

4.مؤشر نوع الانتهاك :

تُظهر الأحداث الموثقة استمرار هيمنة فئة "غياب دولة القانون" كأبرز مسبب للانتهاكات المرصودة خلال هذا الأسبوع، حيث سجلت 33 حادثة لتستحوذ وحدها على نسبة 54.1% من إجمالي الانتهاكات البالغ عددها 61 انتهاكاً. وتأتي فئة "انتهاكات السيادة" في المرتبة الثانية بواقع 18 حادثة وبنسبة 29.5%، تليها "انتهاكات حقوق الإنسان" بـ 9 حوادث مسجلة نسبة 14.8%، فيما يستحوذ خطاب الكراهية على نسبة 1.64% بحادثة واحدة موثقةهذا الأسبوع. يعكس هذا التوزيع واقعاً مأساوياً متكرراً؛ حيث إن استحواذ غياب القانون على أكثر من نصف الانتهاكات يكرس حالة القصور المؤسسي والقضائي التي تترك الأسر السورية بلا غطاء حماية. يترتب على ذلك وقوع المدنيين تحت التهديد المزدوج: الفوضى الأمنية الداخلية والانفلات السلاحي من جهة، وتصاعد الاعتداءات الخارجيّة وانتهاكات السيادة من جهة أخرى. هذا التداخل الخطر يحرِم العائلات من الشعور بالاستقرار، ويفاقم من حالة الذعر اليومي، ويدفع الفئات الأكثر هشاشة نحو فقدان لسبل العيش الأوليّة.

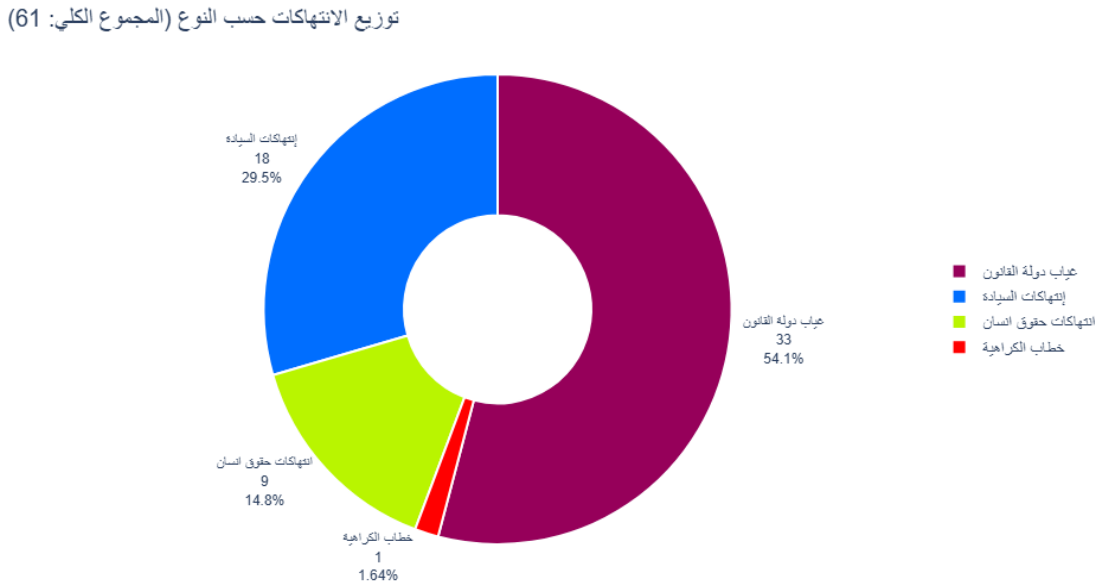

ثالثاً: التوصيات الختامية

تؤكد البيانات والمشاهدات الموثقة لهذا الأسبوع أن كرامة الإنسان وحقه في أمانه الشخصي لا يزالان تحت التهديد المستمر؛ إذ تتقاطع الفوضى الأمنية الداخلية الناجمة عن غياب المساءلة مع القصف والاعتداءات العسكرية الخارجية، لتضع المدنيين في مواجهة يومية مع الخوف والنزوح القسري.إن المأساة الحقيقية تكمن في حالة الشلل التي تصيب حياة العائلات والأسر في المحافظات الأكثر تضرراًولا سيما درعا والقنيطرة حيث الانتهاكات المتواصلة و المتفاقمة للجيش الإسرائيلي ما يؤثر على ممتلكاتهم وسلامتهم الجسدية والنفسية، وسط إفلات تام من العقاب للجهات المنفذة والمجهولة. إن استمرار هذا النزيف بلا رادع أخلاقي أو قانوني يفرض توجيه الأنظار نحو الكارثة الإنسانية الصامتة التي تعيشها المجتمعات المحلية، وضمان عدم تحول هذه المعاناة إلى مجرد أرقام اعتيادية.

التوصيات المقترحة

بناءً على هذه المعطيات الطارئة، نوصي بالتحرك الفوري عبر المسارات التالية:

1. **توفير حماية عاجلة للمدنيين في الجنوب السوري:** توجيه الاستجابة الحقوقية والإغاثية الفورية نحو المحافظات الأكثر تصعيداً (درعا والقنيطرة) لحماية الأسر والمرافق الحيوية من الاعتداءات المباشرة.
2. **إنهاء سياسة الإفلات من العقاب:** تفعيل آليات رصد وتحقيق مستقلة لكشف هوية الجهات "غير المحددة" والمجموعات المسلحة ومحاسبتها قضائياً لصون حقوق الضحايا.

3. **الوقف الفوري للانتهاكات العسكرية الحدودية:** مطالبة المجتمع الدولي بالضغط لوقف خروقات السيادة والعمليات العسكرية الخارجية (18 حادثة) التي تتسبب في ترويع السكان وتهجيرهم.
4. **تأمين شبكة أمان اجتماعي ونفسي للفئات الهشة:** تقديم الدعم النفسي والطبّي الطارئ للأطفال والنساء المتأثرين بحوادث الترويع والانفلات السلاحي والاعتقال التعسفي.
5. نزع السلاح العشوائي: عبر اتخاذ خطوات ميدانية حازمة لضبط الانفلات السلاحي وتفكيك بيئات الفوضى الأمنية، بهدف إعادة تشكيل شبكة أمان قضائية ومجتمعية تحمي المدنيين وتصون حقهم الأساسي في السلامة الجسدية وحرمة المنازل.
6. **اتفعيل الحماية القضائية والحد من بيئة الإفلات من العقاب:** ضرورة إيجاد آليات تحقيق مستقلة للشفافية وملاحقة مرتكبي الجرائم والانتهاكات المقيدة ضد المجهولين، لضمان إنصاف الضحايا وعائلاتهم وتأسيس سيادة القانون.
7. **توفير الحماية العاجلة للأطفال والأسر:** تكثيف برامج الدعم النفسي والاجتماعي الميداني لحماية الفئات الهشة كالأطفال والنساء في المحافظات الأكثر تضرراً، والتصدي لمظاهر الترويع واقتحام المنازل.

ملحق:

يهدف هذا الملحق إلى توثيق وتحليل الانتهاكات الماسة بسيادة الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الزمنية التي يغطيها التقرير، وذلك وفق قواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، و بالاستناد إلى الوقائع الموثقة من مصادر خضعت لعمليات التحقق والمراجعة.

قام الجيش الإسرائيلي في الأسبوع الفائت ب 16 حادثة هذا الأسبوع عدداً من الإنتهاكات في محافظتي القنيطرة ودرعا و حادثة واحدة قام بها مواطينون إسرائيليون إقتحموا الحدود عند جبل الشيخ. توزعت كالتالي: 9 في محافظة القنيطرة و 8 أحداث في محافظة درعا .

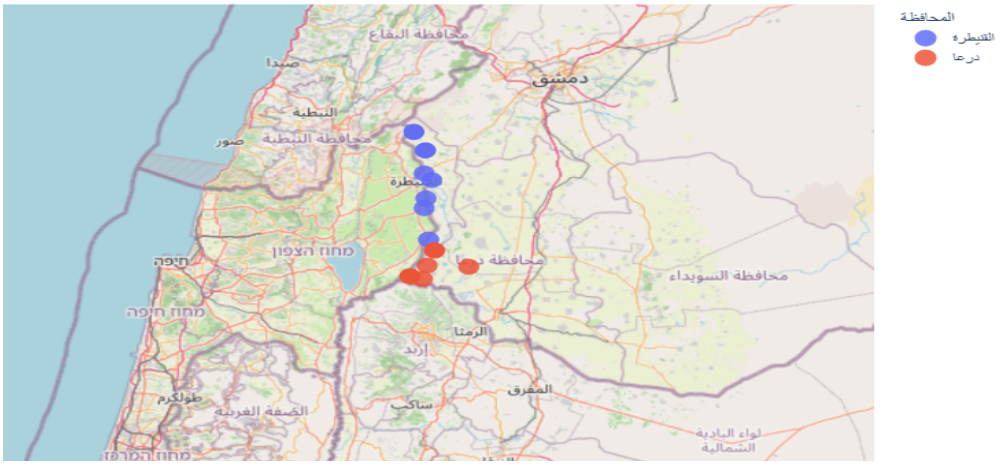

الخط الزمني للانتهاكات (أعمدة متراكمة حسب المحافظة)

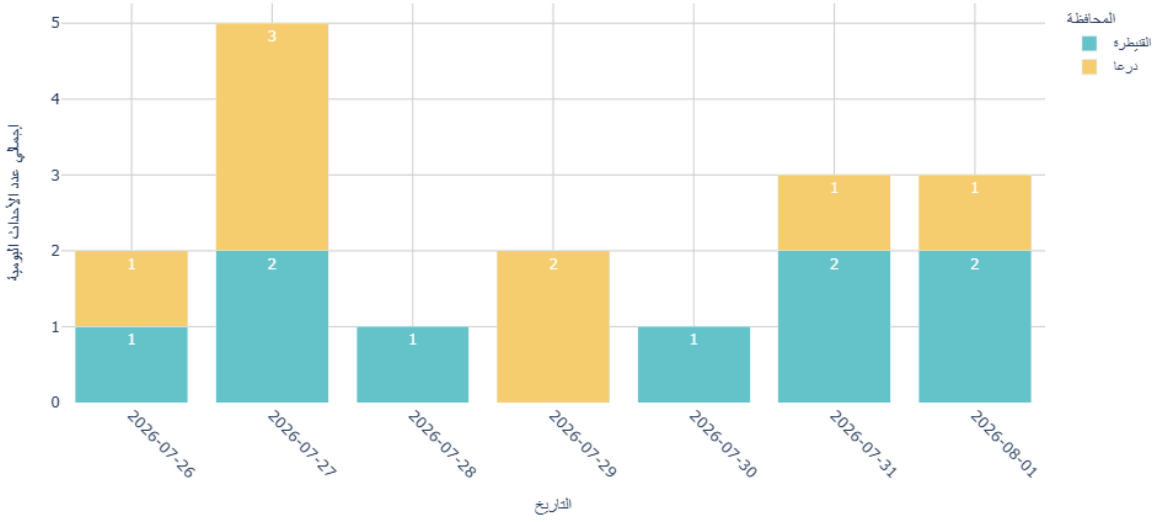

الخريطة الجغرافية للانتهاكات (حسب نوع الانتهاك)

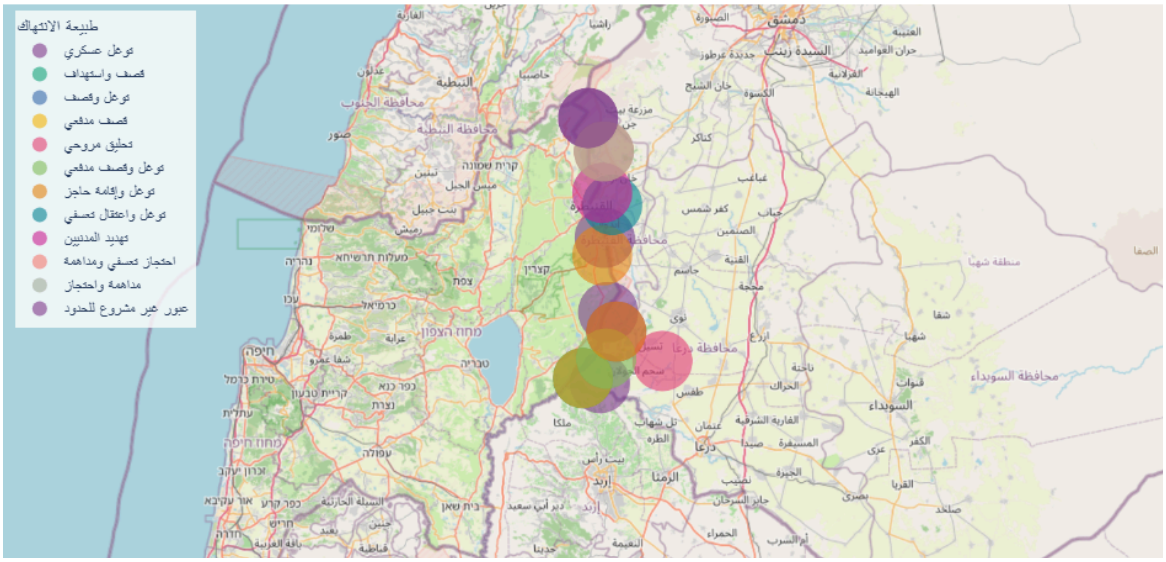

المؤشرات الإنسانية

بين 26 تموز/يوليو و1 آب/أغسطس 2026، تصاعدت وتيرة الانتهاكات العسكرية الإسرائيلية في محافظتي درعا والقنيطرة، وتميزت بتوغلات برية هجومية، وقصف مدفعي، وتهديد مباشر لحياة المدنيين وممتلكاتهم. توغلت القوات العسكرية مراراً داخل الأراضي السورية باستخدام الدبابات والآليات المدرعة في مناطق مثل وادي الرقاد، وسد رويحينة، ورسم سند، وجملة، مع إقامة حواجز مؤقتة قيدت حركة الأهالي. شملت الاعتداءات ضربات مباشرة، وتحديداً في 26 و27 تموز، حيث استُهدفت الأحياء السكنية في معرية بالرصاص الكثيف والقنابل الصوتية، مما أدى إلى تضرر خزانات المياه الخاصة بالمدنيين، تلا ذلك سقوط قذائف مدفعية في محيط معرية وعابدين، وترافق مع تحليق مكثف للمروحيات والطيران المسير الذي أثار حالة من الذعر. وعلى صعيد الخسائر البشرية والضحايا، سُجلت حالتا اعتقال تعسفي؛ الأولى لشاب من قرية الصمدانية الغربية خلال توغل عسكري يوم 26 تموز، والثانية لشاب آخر إثر حملة مداهمة فجراً في طرنجة يوم 27 تموز (تم الإفراج عنه في اليوم التالي). علاوة على ذلك، سُجلت حوادث عبور غير مشروع للحدود من قبل مواطنين إسرائيليين باتجاه منطقة جبل الشيخ، مما استدعى توغلات إضافية من قبل الجيش الإسرائيلي لتحديد مكانهم وإعادتهم.

تظهر هذه البيانات عملا ممنهجا من قبل قوات الجيش الاسرائيلي لترسيخ واقع ميداني جديد وخلق منطقة عازلة في جنوب سورية ما يعني إنهاء اتفاقية فصل القوات من الجانب الإسرائيلي، ما يعد خرقا للاتفاقيات الدولية والقانون الدولي وقضما متدرجا لمزيد من الأراضي وتقويض حماية المدنيين وتهديدهم المباشر وإضعاف شعورهم بالأمان.